دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي
-الدروس المستفادة للجزائر من خلال قراءة لتجارب دولية-
The role of innovation in promoting digital financial inclusion
-Lessons learned for Algeria through international experiences-

سليم العمراوي*

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي (الجزائر)

Lamraoui.salim@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 26 /03/ 2023 **تاريخ القبول: 12 /05/ 2023** **تاريخ النشر: 30 /06/ 2023**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال قراءة واستنباط الدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية.

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة (الابتكار والشمول المالي الرقمي)، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل واقعها دوليا، كما تم إجراء دراسة تحليلية لكل من الجزائر ، المغرب، قطر.

توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج، أهمها أن استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر لا يزال منخفضا رغم أن الشمول المالي الرقمي يمثل أحد الأهداف الانمائية الرئيسية للدولة، لذلك يوصي البحث بضرورة إعداد استراتيجية وطنية لدفع الابتكار والتحول الرقمي وإنشاء حاضنات ومشاريع التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار التكنولوجي، الشمول المالي الرقمي، الخدمات المالية الرقمية، تجارب دولية، الجزائر.

تصنيف *JEL*: O55 ;G29.

Abstract :

This research aims to study the role of innovation in promoting digital financial inclusion by reading and drawing lessons learned for Algeria from some international experiences.

In order to achieve the objectives of this research, the descriptive approach was relied upon by describing the variables of the study (innovation and digital financial inclusion), as well as the analytical approach to analyze its international reality, and An analytical study was also conducted for Algeria, Morocco, and Qatar.

This research reached a number of results, the most important of which is: the use of digital financial services in Algeria is still low, although digital financial inclusion represents one of the main development goals of the country. Therefore, the research recommends the need to introduce a national strategy to drive innovation and digital transformation, and to establish financial technology incubators and projects.

Keywords: Technological Innovation, Digital Financial Inclusion, Digital Financial Services, International Experiences, Algeria.

JEL classification codes: O55 ;G29.

*المؤلف المرسل: سليم العمراوي، *Lamraoui.salim@univ-oeb.dz*.

مقدمة

شهدت البيئة العالمية في العقدين الأخيرين العديد من التطورات والتغيرات كتحرير التجارة الخارجية، قيام التكتلات الاقتصادية، الاقتصاد المبني على المعرفة، وتقدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنقل. كما تشير العديد من الأدبيات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية إلى أهمية وضع سياسات تعنى بالابتكار، خاصة في مجتمعات الدول النامية التي تعاني من نسب عالية في الفقر والبطالة، ويعد أساس نجاح السياسات العامة هو شموليتها لإحداث التغيير الاقتصادي المنشود الذي يؤثر ايجابا في تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ يعمل على تمكينها من الحصول على السلع والخدمات في حدود إمكانياتها وبأسعار معقولة بالنسبة لها.

ازداد الاهتمام كثيرا في الآونة الأخيرة بالشمول المالي الرقمي من قبل المنظمات الدولية والعديد من المصارف ومؤسسات التمويل الدولية، نظرا لآثاره الجيدة على زيادة النمو الاقتصادي وتطوره، خاصة في ظل الأزمات المالية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. فالشمول المالي الرقمي يعمل على تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع عن طريق المصارف والمؤسسات المالية ومكاتب البريد بالاعتماد على الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية البحث على النحو الآتي:

- **ما دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر؟**

فرضية البحث

- تعتبر الابتكارات الرقمية عنصرا أساسيا في تعزيز الشمول المالي الرقمي، فتطبيقات الاتصالات المنتقلة تتيح مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية أكثر ضمانا وأمانا من الخدمات المالية التقليدية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة.

منهج البحث

من أجل تحقيق هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف متغيرات البحث في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتطرق لأهم خصائص وأبعاد الابتكار، وكذا تحليل واقع الابتكار والشمول المالي الرقمي، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لعدة تجارب دولية.

هيكل البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيمه على النحو الآتي:

I- مفاهيم أساسية حول الابتكار؛

II- الشمول المالي الرقمي ودور الابتكار في تعزيزه.

III- تجارب دولية في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

I - مفاهيم أساسية حول الابتكار

1. مفهوم الابتكار

مصطلح الابتكار مستمد من الكلمة اللاتينية (Novus) التي تعني الجديد، والتي اشتقت منها الأفعال: (Innovare)، (Novare) و(Renovare) التي توافق في اللغة الفرنسية المصطلحات الثلاثة على التوالي: (Novation)، (Rénovation) و(Innovation)، وقد ظهر مصطلح (Novation) سنة 1307 ليستخدم للدلالة على اتفاقية يتم بموجبها إسقاط التزام قديم واستبداله بآخر جديد، وقد بدأ تداول مصطلح (Rénovation) خلال القرن الرابع عشر للميلاد للإشارة إلى إضفاء تغييرات جوهرية على الحالة الأصلية لشيء ما، أما المصطلح (Innovation) فقد ظهر سنة 1927 للدلالة على تقديم شيء جديد لم يوجد من قبل (Alcouffe, 2004, p. 23).

تعرف منظمة اليونسكو (UNESCO) الابتكار بأنه: "تنفيذ فكرة منتج (سلعة أو خدمة) جديد أو محسن بشكل كبير، أو عملية، أو طريقة تسويق جديدة، أو طريقة تنظيمية جديدة في الممارسات التجارية، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية" (UNESCO, 2017, p. 10).

يرى كل من تشيرميرهورن وهانت وأسبورن (John R Schermerhorn, James G Hunt, Richard Osborn) أن الابتكار هو "عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة" (John R Schermerhorn, 1997, p. 409).

أما قاموس أكسفورد الانجليزي فقد عرف الابتكار على أنه "شيء جديد أو طريقة جديدة للقيام بشيء ما"(English, 2017) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول بأن الابتكار هو عملية الاستخدام المبكر للأفكار والأساليب الجديدة والمميزة الخاصة بالمنتجات أو الخدمات، طرق تسويق جديدة، طرق تنظيمية

جديدة خاصة بمكان العمل أو حتى العلاقات الخارجية للمؤسسة، ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق الفعليين من قبل المؤسسة، وذلك من أجل إضافة قيمة وأهمية أكبر للمؤسسة.

2. خصائص الابتكار

يمكن حصر أهم خصائص الابتكار في النقاط الآتية: (كمال، 2005، الصفحات 6-7)

- ❖ الجدية والحداثة؛ فلابد أن يمثل الابتكار شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع محل تطبيقه؛
- ❖ الابتكار عبارة عن منتج ملموس أو عملية أو إجراء داخل المؤسسة؛
- ❖ المنفعة؛ حيث أنه كل عمل جديد يجب أن يكون له منفعة وقيمة جديدة عما سبقه؛
- ❖ الجاذبية أو القبول؛ يجب أن يكون الابتكار مقبولا من طرف الفرد والمجتمع ولا يتعارض مع معتقدات هذا المجتمع؛
- ❖ اختيار الوقت المناسب لتقديم المنتج الابتكاري والوصول الأسرع من المنافسين إلى السوق.

3. أبعاد الابتكار

يقر معظم الباحثين بوجود أربع أبعاد أساسية للابتكار هي:

3-1- الابتكار في المنتج

ويقصد به عملية ايجاد أفكار جديدة عن سلع وخدمات وتحويلها إلى مخرجات جديدة كليا تختلف عن المنتجات القديمة، أو عن طريق إدخال تحسينات على المنتجات القديمة إما بإضافة خطوط انتاج جديدة أو انتاج منتج جديد لم يسبق له أن وجد من قبل، أو عن طريق إدخال تغييرات جزئية قد تشمل تحسينات كبيرة في المواصفات الفنية والمكونات والمواد، أو برامج المنتج، أو سهولة الاستخدام أو الخصائص الوظيفية الأخرى (OECD, 2005, pp. 16-17).

3-2- الابتكار التنظيمي أو الإداري

يقصد به ابتكار وسائل واتخاذ إجراءات جديدة من شأنها أن تحسن ظروف العمل وتحفز العاملين على أداء مهامهم واستغلال مواهبهم بكفاءة، إضافة إلى تحسين العلاقات الخارجية للمؤسسة، وذلك من أجل أن تتمكن المؤسسة من أداء مهامها بطريقة سهلة ومرنة تمكنها من تحقيق أهدافها على المدى القريب والبعيد (OECD, 2005, p. 17).

3-3- الابتكار التسويقي

يعرف الابتكار التسويقي بأنه "وضع أفكار جديدة أو غير تقليدية في الممارسات التسويقية، فهو يمس كل الأنشطة المرتبطة بتوجيه المنتج من المنتج إلى المستخدم" (Lambin, 1993, p. 281)، حيث يركز هذا النوع من الابتكار على النشاط التسويقي وأساليب العمل التسويقي، فهو يتعلق باستخدام

طرق التسويق، استغلال عناصر المزيج التسويقي بشكل جديد ووضع أفكار جديدة غير مألوفة موضع التطبيق في الممارسات التسويقية.

4-3- الابتكار التكنولوجي (التقني)

يركز هذا النوع من الابتكار على الجانب التكنولوجي في المؤسسة، حيث يتعلق بإحداث تغييرات جديدة عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديدة أو المحسنة والمتعلقة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة سواء كان إنتاجي أو خدماتي أو في شكل عمليات؛ وهذا النوع لا يعني العمليات المحسنة (المعدلة) فقط وإنما العمليات الجديدة كليا أيضا التي يجلب تنفيذها دائما شيئا جديدا ومختلفا محققا بذلك قفزة إلى الأمام (Robles، 2006، صفحة 10).

4- أهمية الابتكار

للابتكار أهمية بالغة، يمكن إبرازها في النقاط الآتية : (نجم، 2003، صفحة 74)

- ❖ إيجاد أسواق جديدة؛
- ❖ زيادة الانتاجية؛
- ❖ تحسين الأداء؛
- ❖ خفض النفقات؛
- ❖ إيجاد المنتجات الجديدة وتطويرها؛
- ❖ إيجاد فرص العمل الجديدة.

II - الشمول المالي الرقمي ودور الابتكار في تعزيزه

1. مفهوم الشمول المالي

يعرف الشمول المالي من قبل البنك الدولي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم: المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (سعيدان، 2018، صفحة 747).

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية المالية، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (بن عيشوبة، 2018، صفحة 48).

كما يعرف على أنه: "هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل، الإئتمان وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة، ويجب أن تقدم تلك الخدمات من خلال القنوات الشرعية كالبنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع مع سهولة الحصول عليها، وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى يضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف" (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 10).

من خلال مختلف التعاريف السالفة الذكر، يمكن إعطاء تعريف للشمول المالي على أنه "إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لأكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود وبتكاليف منخفضة وفي متناول الجميع".

2. أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف، نلخصها في الآتي:

- ❖ تحقيق معدلات رفاهية مرتفعة لأفراد المجتمع؛
- ❖ إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكل شرائح المجتمع؛
- ❖ توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (كالدفع عن طريق الهاتف المحمول)؛
- ❖ زيادة النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية؛
- ❖ مساعدة وتمكين المشاريع المقاولاتية من الاستثمار والتوسع.

3. أبعاد الشمول المالي ومؤشراته: نقوم بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي التي يعدها صندوق النقد في الآتي:

1.3.الوصول المالي

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، فروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ)، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية الآتي: (بقبق، 2022، صفحة 165)

- ❖ عدد فروع البنوك التجارية؛
- ❖ عدد ماكينات الصراف الآلي؛
- ❖ عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كلم^2؛
- ❖ عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2؛

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ؛
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ.

2.3.الاستخدام المالي

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (شنبي و بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، 2019، صفحة 109)، وتكمن مؤشرات هذا البعد في الآتي: (بقبق، 2022، صفحة 165)

- عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية؛
- عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛
- عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية؛
- عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ؛
- عدد المقترضين من البنوك التجارية؛
- عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛
- عدد بطاقات السحب الآلي.

3.3.العمق المالي:

يعبر العمق المالي عن عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى توسيع حجم ونشاط المؤسسات المالية الوسيطة من خلال توسيع تشكيلة الخدمات والأدوات المالية (طرشي، ترقو، و بوفليح، 2018، صفحة 114)، ويقاس العمق المالي من خلال المؤشرات التالية: (بقبق، 2022، صفحة 165)

- مجموع أصول البنك إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. طرق تحقيق الشمول المالي

يتم تحقيق الشمول المالي عن طريق ما يلي:

- تعزيز الوعي والثقافة المالية لمختلف شرائح أفراد المجتمع؛
- وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى رفع مستويات الثقافة المالية، واختبار مدى نجاعتها؛

- ❖ توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات توعية تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية في صالحهم؛
- ❖ تزويد العميل بكل المعلومات الضرورية عند تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
- ❖ الاهتمام بانشغالات العملاء والحرص على تداركها؛
- ❖ توفير خدمة الاستشارة المالية للعملاء عند الحاجة في كل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية؛
- ❖ ضمان حصول العميل على معاملة عادلة وبشفافية وعلى الخدمات المالية التي يحتاجها بكل سهولة؛
- ❖ التقليل من تكلفة خدمات المنتجات المالية إلى أقل مستوى ممكن.

5. مفهوم الشمول المالي الرقمي

يعرف الشمول المالي الرقمي على أنه "القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم" (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 106).

كما تعرفه مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي على أنه "ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والمحرومين من الخدمات من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات(Alliance for Financial Inclusion, 2018) ".

من خلال التعاريف السالفة الذكر فالشمول المالي الرقمي يعني إتاحة كافة الخدمات المالية الرقمية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، فهو يقلل من الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، ويتميز بتقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات فئات المجتمع.

6. دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي

تعتبر الابتكارات الرقمية عنصرا أساسيا في تعزيز الشمول المالي الرقمي، فتطبيقات الاتصالات المنتقلة تتيح للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية أكثر ضمانا وأمانا من حمل النقود، كما أن التوجه نحو تحقيق الشمول المالي الرقمي يتطلب رقمنة الخدمات المالية والاستفادة من الصناعة التكنولوجية المالية التي تعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، ومن بين الابتكارات التكنولوجية التي يمكننا الحديث عنها، نذكر على سبيل المثال لا

الحصر البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي تسهل المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية كتحويل الأموال، التأمين، الاقراض، تبديل العملات...إلخ، هذا إضافة إلى الابتكارات الأخرى كالهواتف الذكية، شبكات الاتصال، العملات المشفرة، البيتكوين، البلوكشن ...إلخ.

يستخلص مما سبق أن الابتكارات المالية ترتكز على التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات تتجاوز القصور في الأساليب المالية التقليدية. ومع ضعف الشمول المالي في الكثير من دول العالم، تعد الخدمات المقدمة في هذا السياق جذابة لأفراد المجتمع، سهلة الإستخدام ومنخفضة التكلفة.

حيث تتمتع الابتكارات المالية الرقمية بإمكانية كبيرة لتضخيم تقديم الخدمات المالية إلى شريحة كبيرة من المجتمع، من خلال التقنيات المبتكرة مثل الحلول المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة النقود الإلكترونية والبنية التحتية للدفع الرقمي بتكلفة معقولة، في أوضاع مناسبة وفي بيئة آمنة(George & Paul, 2020, p. 157).

وبذلك فإن العلاقة الإيجابية بين الابتكار الرقمية والشمول المالي تظهر بوضوح لدى مستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المرتفع والمتوسط بينما قد تكون العلاقة غير خطية أو سلبية بالنسبة لمستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المنخفض والفقراء لأن مستخدمي التمويل الرقمي في المجتمعات الفقيرة يمكن أن يرفضوا استخدام خدمات التمويل الرقمي بسبب: المعتقدات الخرافية والدينية لديهم حول التقدم التكنولوجي والابتكار، الرسوم غير المعقولة التي يفرضها مقدمو الخدمات المالية الرقمية، الأمية المالية وأسباب أخرى (كردوسي و سعدان، 2022، صفحة 401).

III - تجارب دولية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

1. واقع استخدام الشمول المالي الرقمي في العالم

لقد كان لأزمة كوفيد 19 أثرا كبيرا على استخدام الشمول المالي الرقمي عبر العالم، حيث يصفها الاقتصاديون بأنها قد أحدثت ثورة رقمية غير مسبوقة، فقد أدت إلى تحفيز وزيادة القدرة على استخدام الخدمات المالية خاصة في الاقتصاديات النامية، وتغيير طريقة قيام أفراد المجتمع بسداد مدفوعاتهم التقليدية.

يظهر المؤشر العالمي للشمول المالي"Global Findex" الصادر سنة 2021 أن نسبة 71٪ من البالغين في الاقتصادات النامية لديهم الآن حساب مالي رسمي سواء كان مع البنك أو مؤسسة منظمة أخرى مثل اتحاد ائتماني أو مقرض للتمويل الأصغر أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول وذلك في دراسة استقصائية شملت أكثر من 125.000 بالغ في 123 دولة(SYNDICATE, 2022) .

ولقد ارتفعت نسبة البالغين في الاقتصادات النامية الذين يقومون بإجراء أو استلام المدفوعات الرقمية من 35٪ في عام 2014 إلى 57٪ في عام 2021، وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستخدم 39٪ من أصحاب الحسابات عبر الهاتف المحمول حساباتهم للادخار.

الشكل رقم (01): نسبة مستعملي الأنترنت حسب نوع الجنس في العالم

المصدر: (ITU, 2021, p. 17)

فحسب تقرير الاتحاد بشأن قياس التنمية الرقمية لعام 2019، فإنه لا يزال نسبة 52٪ من النساء ونسبة 42 ٪ من الرجال في العالم غير موصولين كليا بالأنترنت (ITU، 2021). ويعمل البنك الدولي جاهدا حاليا على 170 مشروعا عبر 110 دولة في العالم من أجل رقمنة التحويلات النقدية التحويلات النقدية والمدفوعات وإنشاء أنظمة دفع أسرع للتمكين من تحديد الهوية بالأساليب الرقمية وتكنولوجيات إعرف عميلك (KYC) لحماية المستهلكين من المخاطر المتزايدة.

بالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن التقارير الدولية تشير إلى أن نسبة ما يفوق مليار شخص يعجزون عن إثبات هويتهم الشخصية مما يحرمهم من الاستفادة من خدمات مهمة كالرعاية الصحية والتعليم فضلا عن فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى حرمانهم من الخدمات المالية الرقمية، لذلك فقد سرعت معظم الدول وخاصة دول أمريكا اللاتينية والمكسيك والبرازيل خاصة لإدراك هذا الأمر (ITU، 2021).

إن الشمول المالي الرقمي يعتبر أداة قوية لمكافحة الفساد، لأنه يساعد على زيادة الشفافية مع تدفق الأموال من ميزانية الحكومة إلى الوكالات العامة إلى المواطنين، كما يمكن للبرامج الاجتماعية الحكومية الآن تقليل حالات التأخير والتسرب عن طريق توجيه التحويلات مباشرة إلى الهواتف المحمولة للمستفيدين منها، إضافة إلى خفض تكاليف المعاملات الرقمية، وتوجيه مدفوعات الأجور والتحويلات الاجتماعية من خلال الحسابات المالية.

2. تجربة قطر في تعزيز الشمول المالي الرقمي

من أجل تحقيق مبادئ الشمول المالي الرقمي، وفي إطار جهود بورصة قطر واهتمامها- بتحقيق معايير النفاذ الرقمي على موقعها الإلكتروني، أعلنت البورصة عن حصولها على شهادة اعتماد من مركز "مدى" للتكنولوجيا المساعدة، ذلك لتميز الموقع الالكتروني لبورصة قطر على شبكة الانترنت بحصوله على اعتماد" مدى "للنفاذ الرقمي الذي يتم منحه للمؤسسات التي تعمل على تطبيق معايير النفاذ الرقمي العالمية على منصاتها الرقمية، كما عملت قطر على إطلاق العديد من الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية حيث أصبحت هذه البرامج جزءا مهما من النظام البيئي التقني المالي في قطر . كما تساعد هذه البرامج المؤسسات الناشئة من خلال تزويدهم أو مساعدتهم على تأمين الموارد التي يحتاجونها لتوسيع عملياتهم التجارية، كما تعمل شركات التقنيات المالية التي تتخذ من قطر مقرا لها بشكل تعاوني مع الجامعات المحلية والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية (ميرود، 2022، صفحة 92).

3. **تجربة المغرب في تعزيز الشمول المالي الرقمي**

وضعت المغرب رؤية جديدة للنمو الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي في برنامجها الذي استمر خمس سنوات خلال الفترة 2017-2021، والذي عززته الاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية الرقمية والشمول المالي. ويواصل برنامج الحكومة البناء على المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، مع تجديد نموذج التنمية لخلق الظروف اللازمة لتحويل المغرب إلى بلد من بلدان الأسواق الناشئة. وتتمثل الركائز الخمس الرئيسية في الحكامة، وتوظيف الشباب، وتغير المناخ، ورأس المال البشري، والتماسك الاجتماعي، كما يتماشى إطار الشراكة مع المغرب والمقترحة من مجموعة البنك الدولي للسنوات المالية 2019-2024 مع برنامج حكومة المغرب. ويبرز إطار الشراكة حقيقة أن المنجزات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي حققها المغرب أدت إلى ارتفاع الطموحات التي لم تتم تلبيتها. وبالاستناد إلى القيود التي حددها البرنامج الحكومي والدراسة التشخيصية، والذي يركز على تشجيع خلق فرص العمل ونمو القطاع الخاص، الارتقاء برأس المال البشري، تشجيع التنمية الشاملة والمرنة في مختلف مناطق المملكة (البنك الدولي، 2017).

حقق المغرب تقدما ملحوظا على مدار الخمسة عشر سنة الماضية، وذلك بسبب ضخ استثمارات عامة ضخمة وتطبيق إصلاحات على صعيد السياسات والمؤسسات والقطاعات، وبدأت المغرب في إعداد استراتيجيتها الوطنية لدفع التحول الرقمي، خطة المغرب الرقمي، وذلك بهدف تعزيز وصول النطاق العريض إلى جميع السكان عن طريق زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لخطوط الهاتف الأرضي والمحمول وتحرير قطاع الاتصالات، وعن طريق تحفيز نمو الصناعات الرقمية. و تهدف هذه الاستراتيجية إلى (البنك الدولي، 2017):

- ❖ تحويل الخدمات الحكومية إلى رقمية (على سبيل المثال، المدفوعات الحكومية للمواطنين والمشتريات العامة)؛
- ❖ تشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية لزيادة الكفاءة وخلق نماذج أعمال جديدة في القطاعات ذات الأولوية (الصحة، والتجارة، والخدمات المالية)؛
- ❖ تحويل المغرب إلى مركز رقمي.

ويساند البنك الدولي هذه الاستراتيجية من خلال الأعمال التحليلية الجارية عن البنية التحتية، بما في ذلك تقييم النطاق العريض. ويبقى الهدف الإنمائي للبرنامج هو تعزيز الشمول المالي والمساهمة في التحول الرقمي للأفراد والشركات ورواد الأعمال.

4. **تجربة الجزائر في الشمول المالي الرقمي**

يعتبر الشمول المالي الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للدولة الجزائرية، فالحصول على الخدمات المالية بأسعار في المتناول هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلا عن القدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أمانا، من خلال المعطيات في الجدول أدناه يتضح وضع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالمقارنة مع بعض دول المغرب العربي المتمثلة في تونس والمغرب، فرغم جهود تعزيز وضع الشمول المالي ودفع وتيرة التطور الحاصلة في هذه المؤشرات إلا أن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة مغاربيا وحتى عالميا بالمقارنة مع تونس والمغرب، ويعود هذا التدني في مستوى مؤشرات الشمول المالي للعديد من الأسباب من بينها ارتفاع نسبة الإقصاء المالي والذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017 بـ 33% من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 4675 مليار دج تتمثل في التعاملات النقدية والاكتناز من طرف المؤسسات والعائلات وحركة النقود في الأسواق الموازية (بقبق، 2022).

الجدول رقم (01): مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول المغاربية لسنتي 2017-2020

السنوات / المؤشرات			2017	2020
بعد الوصول المالي	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000بالغ	الجزائر	5.22	5.26
		تونس	21.7	22.31
		المغرب	24.85	24.17
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	الجزائر	9.12	8.9
		تونس	29.99	33.85
		المغرب	27.21	28.61
بعد الاستخدام المالي	حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	الجزائر	523.67	486.95
		تونس	1032.7	
		المغرب	690	530
	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	الجزائر	40.63	46.57
		تونس	90	246
		المغرب		
بعد العمق المالي	حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص	الجزائر	24.40	29.69
		تونس	81.71	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

لقد سخرت الدولة الجزائرية بعض الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في العديد من الخدمات المالية كتسوية المدفوعات الرقمية للمستهلكين، تحويل الأموال أو دفع الفواتير، دفع ثمن السلع والخدمات من المنزل أو في السوق أو المتاجر.

كما أن للتطورات التكنولوجية أثر كبير على تطوير الخدمات المالية الرقمية، فقد مكنت الهوية الرقمية التي بدأت في الجزائر سنة 2016 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات اعرف عميلك، كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماما تخدم الفقراء، إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss وBatolis وIdealForme، وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض (ديلور و بوبار، 2021).

ومع ذلك فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية؛ 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية (ديلور و بوبار، 2021).

IV - الخاتمة

من خلال قيامنا بهذا البحث والذي يتعلق بدراسة دور الابتكارات في تعزيز الشمول المالي الرقمي، والدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية، توصلنا إلى عدة نتائج تأكد فرضية البحث، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- يتميز الشمول المالي الرقمي بتقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات فئات المجتمع؛
- الشمول المالي الرقمي يعتبر أداة قوية لمكافحة الفساد، لأنه يساعد على زيادة الشفافية مع تدفق الأموال من ميزانية الحكومة إلى الوكالات العامة إلى المواطنين؛
- العلاقة الإيجابية بين الابتكار الرقمية والشمول المالي تظهر بوضوح لدى مستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المرتفع والمتوسط بينما قد تكون العلاقة غير خطية أو سلبية بالنسبة لمستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المنخفض والفقراء؛

- ❖ كان لأزمة كوفيد 19 أثرا كبيرا على استخدام الشمول المالي الرقمي عبر العالم، فقد أدت إلى تحفيز وزيادة القدرة على استخدام الخدمات المالية خاصة في الاقتصاديات النامية، وتغيير طريقة قيام أفراد المجتمع بسداد مدفوعاتهم المالية؛
- ❖ يعتبر الشمول المالي الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للدولة الجزائرية، فالحصول على الخدمات المالية بأسعار في المتناول هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- ❖ استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر لا يزال منخفضاً للغاية؛ 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية؛
- ❖ يعود هذا التدني في مستوى مؤشرات الشمول المالي في الجزائر للعديد من الأسباب من بينها ارتفاع نسبة الإقصاء المالي.

كما يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:

- ❖ الوصول إلى مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي في الزائر يتطلب إعداد استراتيجية وطنية لدفع التحول الرقمي، وذلك بهدف تعزيز وصول النطاق العريض إلى جميع السكان عن طريق زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لخطوط الهاتف الأرضي والمحمول وتحرير قطاع الاتصالات، وعن طريق تحفيز نمو الصناعات الرقمية.
- ❖ ضرورة إنشاء الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية التي تساعد المؤسسات المالية والتجارية من خلال تزويدها ومساعدتها على تأمين الموارد التي تحتاجها لتوسيع عملياتها التجارية.

V - المراجع:

- ❖ Alcouffe, S. (2004). La Diffusion Et L'Adoption Des Innovations Managériales En Comptabilité Et Contrôle De Gestion : Le Cas De L'abc En France. Paris, Ecole Des Hautes Etudes Commerciales, France.
- ❖ Alliance for Financial Inclusion .(2018) .Kuala Lumpur.
- ❖ English, O. D. (2017). Oxford University press.
- ❖ Guillermo Cortes Robles .(2006) .Management de l'innovation technologique et des connaissances : synergie entre la théorie TRIZ et le Raisonnement à Partir de Cas . L'institut national polytechnique de toulouse ،France.
- ❖ ITU .(2021) .*ITU News*: الشمول المالي الرقمي، من 24 03, 2023، تاريخ الاسترداد . https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2021/2021-03/2021_ITUNews03-ar.pdf
- ❖ John R Schermerhorn, J. G. (1997). *Organizational Behavior* (éd. 6th Ed). New york, America: New York Wiley.
- ❖ Lambin, J. J. (1993). *Le Marketing Stratégique* (éd. 2éme Ed). Paris, France: Ed science International.
- ❖ OECD. (2005). *Guidelines For Collecting and Interpreting Innovation Data.* Oslo Manua. paris- France: OECD Publishing.

- Shumpeter, J. A. (2003). *Capitalism, Socialism and Democracy.* Taylor & Francis e-library.
- SYNDICATE, P. (2022, 07 07). Consulté le 03 24, 2023, sur https://www.project-syndicate.org/commentary/digital-revolution-global-financial-inclusion-main-priorities-by-david-malpass-2022-07/arabic
- UNESCO. (2017). *Summary Report Of The 2015 UIS Innovation Data Collection.* Montereal, Canada: UNESCO Institute for Statistics.
- أسامة خيري. (2012). *إدارة الإبداع والابتكارات* (الإصدار ط 1). دار الراية للنشر والتوزيع.
- آسيا سعيدان. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة -الجزائر تونس المغرب-. (جامعة زيان عاشور، المحرر) *مجلة دراسات وأبحاث، 10*(03).
- العباس بهناس، حميد رسول، و بلعباس عز الدين بسيسة. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية . *مجلة معارف* ، ص 210-237.
- دوروثي ديلور، و إيزابيل بوبار. (22 02, 2021). تاريخ الاسترداد 13 10, 2022، من https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria
- رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية-. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 09*(02).
- صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.*
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 03*(02)، 104-129.
- فاتح ميرود. (02 06, 2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19. *مجلة التحليل ةالاستشراف الاقتصادي، 03*(01)، 81-95.
- ليلى أسمهان بقبق. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، ص 161-182.
- محمد طرشي، محمد ترقو، و نبيل بوفليح. (2018). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015). *les Cahiers du Cread* ، 109-137.
- مروة كردوسي، و آسيا سعدان. (2022). التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي -دراسة مقارنة بين الدول المغاربية. (جامعة أم البواقي، المحرر) *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 9*(2)، 395-416.
- نجم عبود نجم. (2003). *إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.